أثر النزاع الحالى على التنمية المستدامة فى اليمن

عزي هبة الله علي شريم[1]

الملخص العربى

تُعد التنمية المستدامة الاستراتيجية المنهجية التي يسعى إليها العالم اليوم لتحقيقها وبما يضمن عدم التفريط بحقوق الاجيال المستقبلية القادمة. وتجدر الاشارة إلى أن الصراعات بشكل عام تعد من أكبر أعداء التنمية المستدامة على الاطلاق. وتتلخص مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما هو أثر الصراع الحالي على التنميه في اليمن. واستهدف البحث بصفة عامة التعرف على أثر النزاع الحالي في اليمن على مستوى دخل الفرد وعلى الموارد الطبيعية والبيئية، والتعليم والصحة والمياه. واستخدم البحث اسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الاقتصادي الكمي واعتمد البحث على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبيان لعينة مكونة من ٢٢٤ فرداً. وكانت أهم النتائج ما يلي: اتضح أن معظم أفراد العينة لديهم طموح إلى تطبيق التنمية المستدامة في اليمن بعدد ٢٢٣ فرداً تمثل نحو ٩٩,٥%، وأن تأثير الصراع الحالي في اليمن على قطاعات (الصحة، الكهرباء، التعليم، الترابط الأسري، المياه) على الترتيب كان عالياً، حيث بلغ ٦٦,٩٦%، ٦٦,٥٢%، ٦٦,٠٧%، ٦١,١٦%، ٦٠,٢٧%. وأن حوالي ٧٩,٤٦% من جملة آراء عينة الدراسة كانت آراؤهم تتجه إلى ضرورة بناء مؤسسات قوية ، وأن ٧٤,٥٥% فيها ترى ضرورة سن القوانين والتشريعات لاستدامة التنمية وأن ٧٢,٧٧% فيها بترشيد استهلاك الموارد المتاحة وأن ٧١,٤٣% بضرورة إيقاف تبديد تلك الموارد وأن ٧٠,٥٤% ترى ضرورة الإهتمام بزيادة دمج كافة فئات المجتمع. كما أن حوالي ٩٦,٨٧% من إجمالي عينة الدراسة ترغب في تحقيق السلام، وكان مستوى توفر خدمه المياه ضعيف في كل من (تعز، صنعاء، الحديدة، آب، عدن)، بينما كان مستوى الخدمة مقبولاً في كل من المكلاء، سيئون)، كما تشير قيمة مربع كاي المحسوبة إلى وجود اختلاف معنوي عند مستوى ٠,٠١% بين المدن بعينة الدراسة من حيث توفر خدمة المياه من قبل المؤسسات المحلية، ومن كافة ما تقدم ووفقا للاتجاه العام لآراء أفراد العينة يمكن الاستنتاج بأن للصراع الحالي في اليمن آثاراً سلبية ذات مستويات عالية على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانسانية.

الكلمات المفتاحية: اليمن، التنمية المستدامة، أثر النزاع، الموارد المتاحة.

المقدمة

تعد التنمية المستدامة الاستراتيجية المنهجية التي يسعى العالم اليوم من خلالها الى تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة مع الحفاظ على البيئة بكافة مكوناتها الرئيسية (الهواء، الماء، التربة) بما تحتويه من انظمة طبيعية مختلفة؛ وبما يضمن عدم التفريط بحقوق الأجيال المستقبلية القادمة. ففي الوقت الذي يعنى فيه مفهوم التنمية المستدامة بالاستهلاك أو الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة فانه يشمل أيضاً العمل على مواجهة الفقر الذي يعد أهم التحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية والأقل نموا، وذلك من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازن دون الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. وعرفها وليم رولكن هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقضة. وبالتالي فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا

معرف الوثيقة الرقمي: 10.21608/asejaiqjsae.2022.226010

[1] قسم العلوم البيئية، كلية علوم البحار والبيئة، جامعة الحديدة–اليمن.

استلام البحث فى ١٥ فبراير ٢٠٢٢، الموافقة على النشر فى ٢٠ مارس ٢٠٢٢

الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الصراعات بشكل عام تعد من أكبر أعداء التنمية المستدامة على الاطلاق، حيث إن جميع أهداف التنمية المستدامة تستهدف ثلاثة ابعاد رئيسية وهي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والبنية التحتية الاجتماعية. كما يجب الاشارة الى ان العنصر الرابط بين الغايات والاهداف هو الالتزام بالقضاء على الفقر بجميع صوره واشكاله وابعاده بما في ذلك الفقر المدقع وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة والتي تهدف أيضاً إلى تلبّية احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، الكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية والتي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

مشكلة البحث

تتطلب شروط العملية التنموية الفهم الكامل بأن الجميع قد أصبح شركاء، حيث لم تعد التنمية عبارة عن تلبية للاحتياجات فحسب وإنما يتطلب الأمر أيضاً الالتزام بعدم التبديد والمساس أوالإضرار بمقدرات الاجيال القادمة مما يعني خلق حالة من الإتزان بين النمو الاقتصادي والاهتمام بالبيئة والرفاهية الاجتماعية، والعمل على الالتزام بأهداف واستراتيجية التنمية المستدامة كالقيام بدراسات تقييم الأثر البيئي عند اعتماد أية مشاريع استثمارية وهنا يبرز التساؤل هل من الممكن تحقيق التنميه المستدامة في اليمن في ظل الصراع الحالي بها وما هي عوامل نجاح تحقيق التنمية المستدامة باليمن.

هدف البحث

يستهدف البحث بصفة عامة التعرف على أثر الصراع الحالي في اليمن على التنمية المستدامة به، ويتحقق ذلك الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية وهي أثر الصراع الحالي في اليمن على مستوى دخل الفرد وعلى الموارد الطبيعية والبيئية وكذلك أثر الصراع في اليمن على (التعليم، الصحة، المياه).

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

تركز الدراسة في تحقيق أهدافها على استخدام اسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الاقتصادي الكمي واعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبيان والتي تشمل فئات مختلفه من أفراد الشعب اليمني داخل اليمن وخارجه وبلغ حجم العينة ٢٢٤ فرداً.

عينة البحث والاستبيان:

تقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية، ويحده من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر، وهو بذلك يطل مباشرة على مضيق باب المندب الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم، كونه يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط عبر البحر الاحمر وقناة السويس. وما يزيد من الأهمية الاستراتيجية لليمن هو انتشار جزره البحرية على امتداد مياهه الاقليمية على بحر العرب والبحر الاحمر وخليج عدن . ومن هذه الجزر بالاضافة إلى ارخبيل سقطرى، ارخبيل حنيش، وجزيرة ميون ذات الموقع الاستراتيجي في مضيق باب المندب الذي يعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر.

تم الاعتماد على استبيان لبيان أهمية التنمية المستدامة وكذلك مدى الاحتياج لتطبيق استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، وتضمنت استمارة الاستبيان عدد من الأسئلة التي تم توجيهها للمستهدفين تم تجميعها

أونلاين باستخدام Google e-form، لتشمل فئات مختلفة من أفراد الشعب اليمني داخل اليمن وخارجه، ثم تم القيام بتقييم الأجوبة والآراء التي قامت بها أفراد العينة المشاركون في ملئ الاستبيان المقدم.

وقد بلغ عدد أفراد العينة (المشاركون) ٢٢٤ فرداً، بلغ عدد المشاركين فى العينة من خارج اليمن ١٣٦ فرداً بينما كان عدد المشاركين من داخل اليمن ٨٨ فرداً وقد يعود السبب في تدني عدد المشاركين من داخل اليمن إلى الانقطاعات الطويلة والمتكررة للكهرباء بالإضافة إلى ضعف شبكة الإنترنت. وشكلت الإناث نحو ٣٠,٨% من مجموع العينة بينما بلغت نسبة الذكور نحو ٦٩,٢%، وتراوحت أعمار أفراد العينة بين ١٤-٧١ عاماً مثلت كافة فئات وشرائح المجتمع اليمني.

الدراسات السابقة

تتطلب عملية التراكم المعرفي في جوانب عديدة وذات اهمية منها الاشارة الى ماسبق من دراسات وابحاث وكتب ومؤتمرات تتعلق بموضوع البحث قيد الدراسة، ومن الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الاتي

-دراسة نزوح ياسمينة (٢٠٠٦) خلصت الدراسة الى ان استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر لابد ان تهدف الى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية، اضافة الى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق اليات تصنعها الدولة، مع ضرورة الحفاظ على البيئة وعدم الاسراف السيئ الذي يضمن معدلات نمو او مؤشرات نمو ايجابية.

- دراسة يوسف (٢٠١٢) أجريت هذه الدراسة عن النزاعات وأثرها على التنمية بولاية جنوب كردفان، وتشير الدراسة إن النزاعات التي كانت مستمرة ردحاً من الزمن لها آثار سلبية على التنمية بكل أوجهها الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، عن طريق دراسة حالة المجتمعات في جنوب كردفان قبل النزاع وبعده والآثار الجانبية التي لحقت بالمنطقة خاصة في مجال التنمية حيث تعتبر ولاية جنوب كردفان واحدة من أغنى الولايات في السودان في كل الموارد الطبيعية و الثروات، لأنها تمتاز بالأراضي الخصبة، والسكان في جنوب كردفان يشتغلون بالزراعة و هي الحرفة الرئيسية لهم قبل الحرب وهم السكان الوحيدون قبل الحرب مكتفون ذاتياً من الموارد. لكن الآن بعد النزاعات التي إستمرت لفترات طويلة، فقد نزح البعض منهم إلى خارج القطر للدول المجاورة و البعض منهم نزح إلى داخل المدن الكبيرة وبعضهم نزح داخل الولاية. و بسبب النزوح فقد تركوا مزارعهم وتأخرت التنمية. ولقد ارتكزت الدارسة على فرضين رئيسيين هما: ان التنمية هى طريق استراتيجي لتحقيق السلام والرفاهية، ان النزاع لا يخلق تنميه.

- دراسة التهامي (٢٠١٢) توصلت الدراسة إلى أن موقف الولايات المتحدة الامريكية من متضمنات التنمية المستدامة، قد اتخذت الشكل والطابع السلبي، والرافض لإجراء أية تغييرات ترتبط بمضمون وجوهر نموذج النمو الاقتصادي السائد، معتمدا في ذلك على أن آثار أي إجراءات أو تغييرات تتضمنها التنمية المستدامة، تعود بالخسائر على واقع النظام الاقتصادي للولايات المتحدة، وبالتالي تهدد قوتها وتميزها على كافة الاصعدة، وقد اتضح هذا الموقف السلبي، من خلال استخدام متضمنات التنمية المستدامة كمؤشر قياس تساعد في معرفة طبيعة وشكل الموقف الامريكي ودوافعه لذلك، وقد اتضح منها أن الطبيعة المميزة للاقتصاد الأمريكي، وتأثيره في امتلاكها لكافة أنواع القوى، كانت هي العامل الموجه والمؤثر في بلورة شكل موقف الولايات المتحدة الامريكية من متضمنات التنمية المستدامة.

- دراسة اسماعيل (٢٠١٥)، وتشير الدراسة الى توفر العديد من المميزات فى سوريا في سنوات الدراسة ١٩٩٠ - ٢٠٢٠ التي جعلت منها هدفا للاستثمارات الدولية بفضل

الموارد الطبيعية ، والتركيبة البشرية والموقع الجغرافي ومحاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي غير أن النتائج لم تكن على أرض الواقع كما ينبغي حيث افتقر هذا القطاع الى الإستثمارات الضخمة التي يمكن أن تحقق نموا اقتصاديا مستداما بسبب سياسة التركيز على الحوافز والتخفيضات الضريبية ، لقد خلصت الدراسة الى أن الاقتصاد السوري لم يستطيع أن يضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال عشرين عاما بالرغم من القوانين التي اعتبرت ذات أهمية في تشجيع الاستثمارات حيث اعتمد الاستثمار الخاص في سورية في نموه على بعض أزمات المنطقة. كذلك عدم وجود استثمارات كبيرة تشجع المستثمرين المحليين او الأجانب على ضخ المزيد من الأموال للاستثمار في الاقتصاد السوري وتوسع أعداد الفقراء وزيادة البطالة بنسب كبيرة كان له تاثير سلبي بالمجمل على مؤشرات التنمية الاجتماعية، كما وجد أن هناك علاقة ارتباط معنوية كبيرة بين الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويأتي دور الحكومة الموجه لهذه الإستثمارات بطرق مختلفة الى قطاعات تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج البحثية

إتضح أن معظم أفراد العينة لديهم طموح الى تطبيق التنميه المستدامه فى اليمن بعدد ٢٢٣ فرداً تمثل نحو ٩٩,٥% من إجمالى عدد المبحوثين، بينما يوجد شخص واحد فقط من إجمالي عدد أفراد العينه ليس لديه طموح إلى تطبيق التنمية المستدامة في اليمن، في حين أكد جميع أفراد العينة على أهمية التنمية المستدامة في اليمن. في حين تظهر نتائج الجدول رقم (١) أن حوالي ١٩٠ فرداً بنسبة ٨٤,٨٢% من إجمالي أفراد العينة أكدوا على أن تأثير الصراع الحالي في اليمن على مستوى دخل الفرد كان عاليا، وكذلك أكد ١٨٩ فرداً بنسبة ٨٤,٣٨% من إجمالي أفراد العينة على أن تأثير الصراع الحالي في اليمن على الأسرة اليمنية عاليا وأن حوالي ١٨٨ فرداً بنسبة ٨٣,٩٣% من إجمالي أفراد العينة أكدوا على أن تأثير الصراع الحالي في اليمن على البيئة والموارد الطبيعية اليمنية عاليا شكل رقم (١). وبالتالى يتضح أن الصراع الحالى فى اليمن له تأثير على مستوى دخل الفرد وعلى الأسرة اليمنية وعلى البيئة والموارد الطبيعية بالترتيب.

وتشير بيانات الجدول رقم (٢) أن تأثير الصراع الحالي على التنمية في اليمن كان عالياً على كافة القطاعات قيد الدراسة وهي (التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه) وأن تأثير الصراع الحالي في اليمن على قطاعات (الصحة، الكهرباء، التعليم، الترابط الأسرى، المياه) على الترتيب كان عاليا، حيث بلغ على الترتيب ٦٦,٩٦%،٦٦,٥٢%،٦٦,٠٧%،٦١,١٦%،٦٠,٢٧%

جدول رقم ١. مدى تاثير الصراع على مستوى دخل الفرد، الأسرة، البيئة والموارد الطبيعية

التقييم	التاثير على البيئة والموارد الطبيعية	%	التاثير على الاسرة اليمنية	%	التاثير على مستوى دخل الفرد	%
منخفض	24	10.71	22	9.82	22	9.82
متوسط	12	5.36	13	5.80	12	5.36
عالي	188	83.93	189	84.38	190	84.82
المجموع	224	100	224	100	224	100

المصدر : بيانات عينة الدراسة.

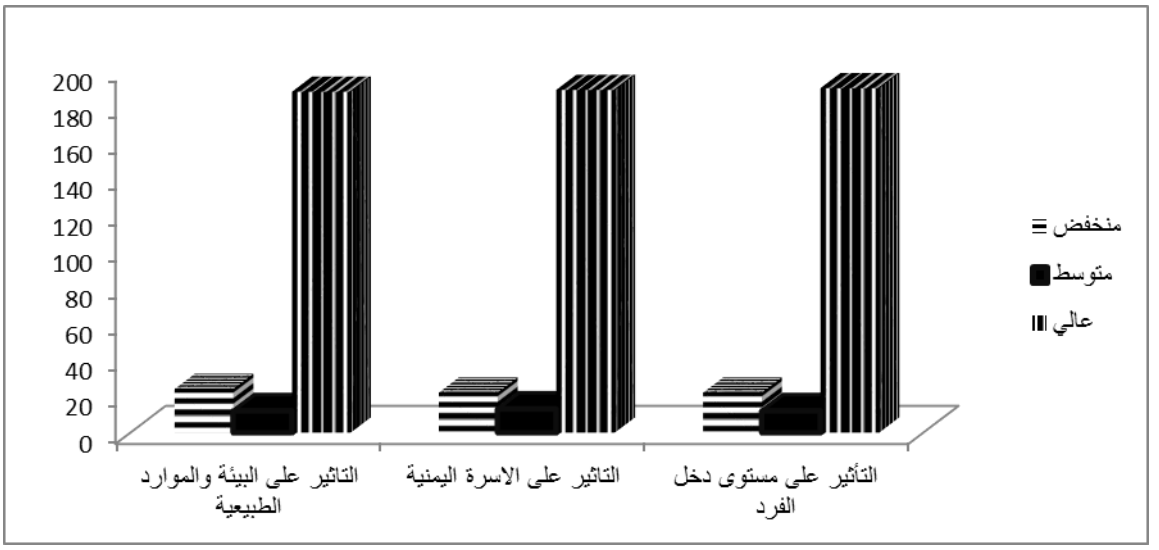

شكل رقم١. مدى تاثير الصراع على مستوى دخل الفرد، الأسرة، البيئة والموارد الطبيعية

المصدر : بيانات جدول رقم (١).

جدول رقم ٢. تأثيرالصراع على كل من (التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه، الترابط الأسري)

التقييم	الترابط الاسري	%	المياه	%	الكهرباء	%	الصحه	%	التعليم	%
منخفض	34	15.18	31	13.84	24	10.71	24	10.71	23	10.27
متوسط	53	23.66	58	25.89	51	22.77	50	22.32	53	23.66
عالي	137	61.16	135	60.27	149	66.52	150	66.96	148	66.07
المجموع	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100

المصدر: بيانات عينة الدراسة.

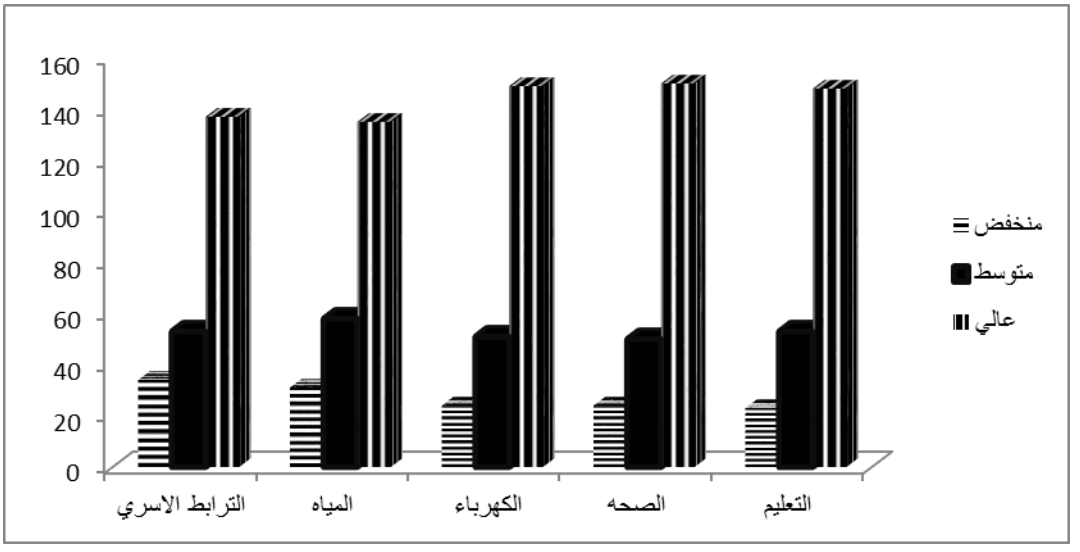

شكل رقم٢. تأثيرالصراع على كل من (التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه، الترابط الأسري)

المصدر : بيانات جدول رقم (٢).

كما أكدت أراء معظم المشاركين من عينة الدراسة على ضرورة وضع خطة استراتيجية سليمة للتنمية المستدامة في اليمن مبنية على إيقاف تبديد الموارد المتاحة وترشيد استهلاك تلك الموارد ، والإهتمام بدمج كافة فئات المجتمع وبناء المؤسسات القوية، وسن القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة،وتشير بيانات الجدول رقم (٢) ان حوالى ٧٩,٤٦% من جملة آراء عينة الدراسة كانت تتجه الى ضرورة بناء مؤسسات قوية وان ٧٤,٥٥% فيها ترى ضرورة سن القوانين والتشريعات لاستدامة التنمية ، وأن ٧٢,٧٧% فيها ترى ضرورة ترشيد استهلاك الموارد المتاحة وأن ٧١,٤٣% فيها ترى ضرورة إيقاف تبديد تلك الموارد و٧٠,٥٤% ترى ضرورة زيادة الاهتمام بدمج كافة فئات المجتمع .

وتشير نتائج الاستبيان أن حوالى ٩٦,٨٧% من إجمالى عينة الدراسة ترغب فى تحقيق السلام وذلك وفقاً لما تضمنه الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى تأكيدهم الاحتياج والرغبة في الأمن والاستقرار

جدول رقم٣.مستويات أسس بناء ووضع خطة إستراتيجية سليمة للتنمية المستدامة في اليمن

التقييم	ترشيد الإستهلاك للموارد	%	إيقاف تبديد الموارد المتاحه	%	بناء مؤسسات قويه	%	زيادة الاهتمام بدمج كافة الفئات بالمجتمع	%	سن قوانين وتشريعات واضحه لاستدامة التنميه	%
منخفض	41	18.30	36	16.07	29	12.95	29	12.95	32	14.29
متوسط	20	8.93	28	12.50	17	7.59	37	16.52	25	11.16
عالي	163	72.77	160	71.43	178	79.46	158	70.54	167	74.55
المجموع	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100

المصدر : بيانات عينة الدراسة.

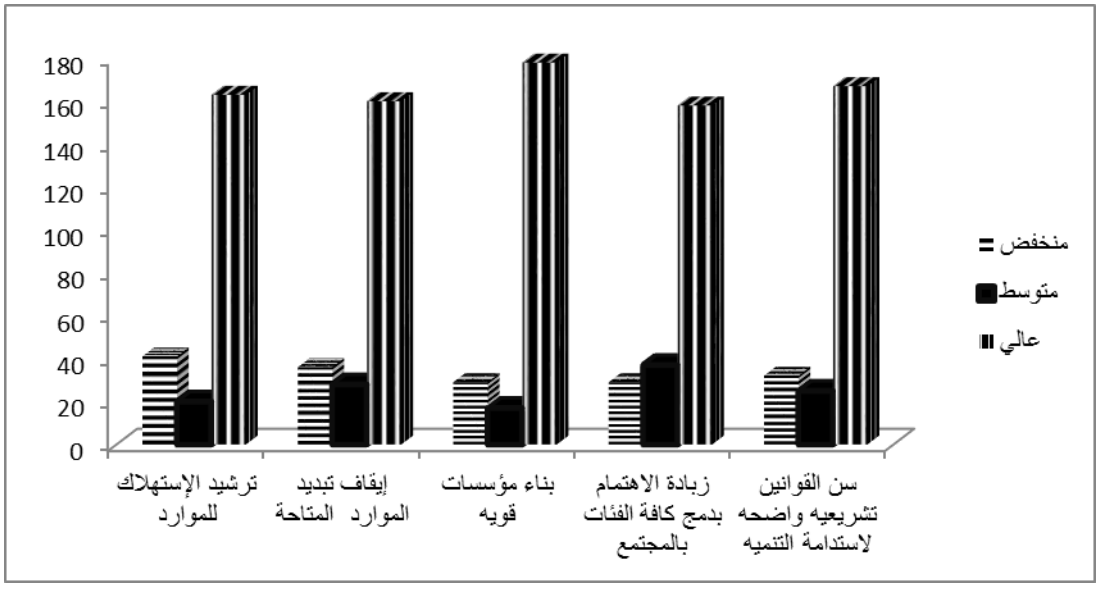

شكل رقم٣. مستويات أسس بناء ووضع خطة إستراتيجية سليمة للتنمية المستدامة في اليمن

المصدر : بيانات جدول رقم (٣).

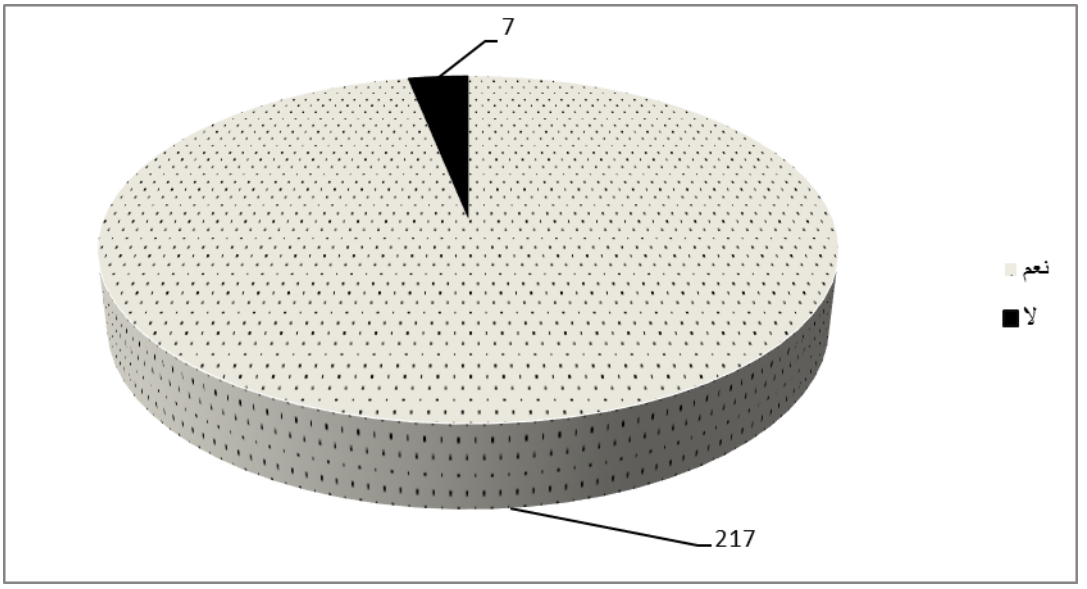

شكل رقم ٤. مدى اهميه السلام في تحقيق اهداف التميه المستدامة في اليمن

المصدر : بيانات عينة الدراسة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) مستوى توفر خدمة المياه من قبل المؤسسات العامة المحلية للمياه والصرف الصحي بكل من المدن الرئيسية المستهدفة، حيث كان مستوى توفر الخدمه ضعيف في كل من (تعز، صنعاء،الحديدة، آب،عدن) حيث بلغت اراءهم على الترتيب ٦٢,٥%،٥٠%،٤٩,١١%،٤٠,١٨%،٣٩,٢٩% بينما كان مستوى الخدمة مقبولآ في كل من (المكلاء، سيئون) حيث بلغت على الترتيب ٣٧,٠٥%،٣٦,٦١% كما تشير قيمة مربع كاي المحسوبه الى وجود اختلاف معنوى عند مستوى ٠,٠١% بين المدن بعينة الدراسة من حيث توفر خدمة المياه من قبل المؤسسات المحليه

كما يتضح من نتائج الاستبيان حول مدى الاعتماد على الطاقه الشمسيه في كل من المدن المستهدفة (أمانة العاصمة، عدن، تعز، حجة، مأرب، الحديدة) من حيث تاثير الصراع على قطاع الكهرباء وعدم توفر خدمه الاناره واعتماد المواطنين على ألواح الطاقة الشمسية كبديل عنها ويوضح الشكل (٥) الاتجاه العام للاعتماد على الطاقة الشمسية في المدن المستهدفة كبديل عن الكهرباء في ظل الصراع الذي أدى إلى ضعف دور المصادر الوطنية كالمؤسسة العامة للكهرباء في توفير الاحتياج المطلوب للمواطنين في تلك المدن.

جدول رقم٤. مستوى توفر خدمة المياه من قبل المؤسسات المحلية داخل مدن العينة

التقييم	سيئون	%	اب	%	الحديده	%	المكلا	%	تعز	%	عدن	%	صنعاء	%	X^2
مقبول	82	36.61	82	36.61	52	23.21	83	37.05	41	18.30	70	31.25	57	25.45	
متوسط	79	35.27	52	23.21	62	27.68	77	34.38	43	19.20	66	29.46	55	24.55	90.74**
ضعيف	63	28.13	90	40.18	110	49.11	64	28.57	140	62.50	88	39.29	112	50.00	
المجموع	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100	

المصدر : بيانات عينة الدراسة.

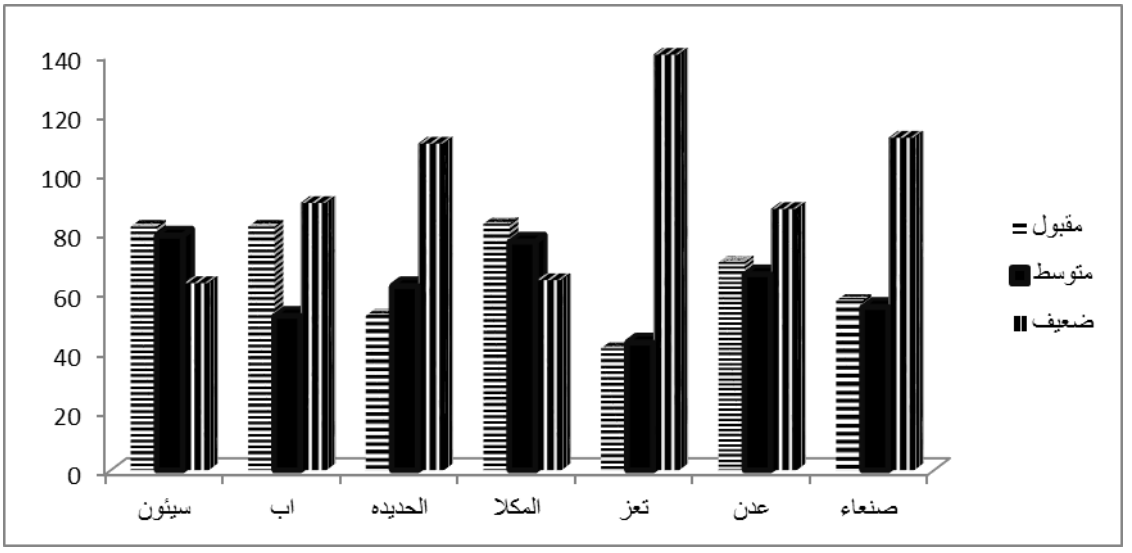

شكل رقم٥.مستوى توفر خدمة المياه من قبل المؤسسات المحلية

المصدر : بيانات جدول رقم (٤).

جدول رقم ٥.مدى الاعتماد على الطاقة الشمسية

التقييم	الحديده	%	مأرب	%	حجه	%	تعز	%	عدن	%	صنعاء	%	X^2
منخفض	48	21.43	121	54.02	67	29.91	57	25.45	90	40.18	57	25.45	
متوسط	53	23.66	48	21.43	50	22.32	49	21.88	64	28.57	54	24.11	95.17**
عالى	123	54.91	55	24.55	107	47.77	118	52.68	70	31.25	113	50.45	
المجموع	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100	224	100	

المصدر : بيانات عينة الدراسة.

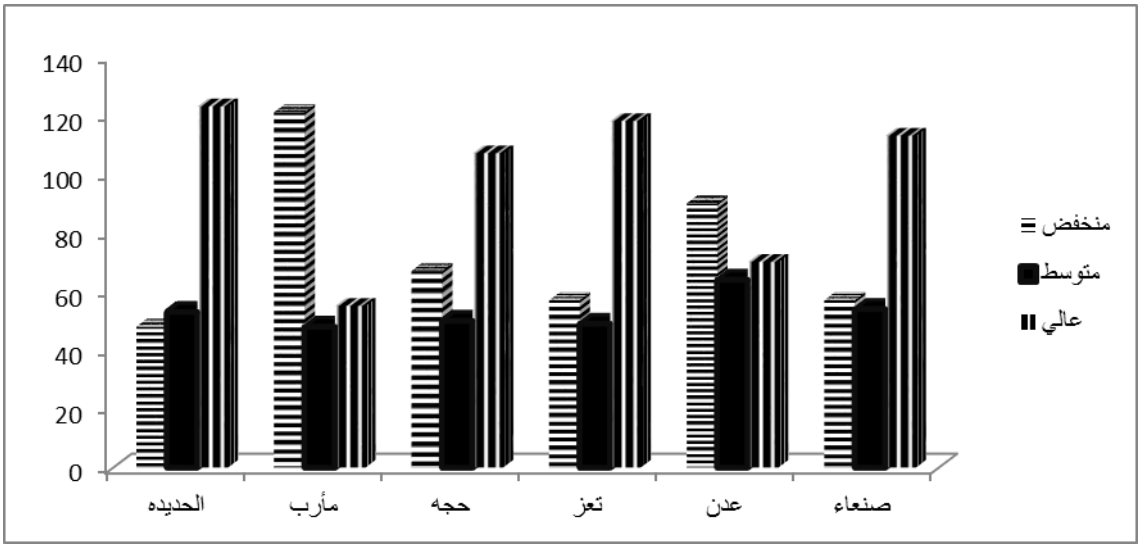

شكل رقم ٦.مدى الاعتماد على الطاقة الشمسية

المصدر : بيانات جدول رقم (٥).

ومن كافة ما تقدم ووفقا للاتجاه العام لآراء افراد العينة يمكن الاستنتاج بأن للصراع الحالي في اليمن آثار سلبية ذات مستويات عالية على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، كما توضح نتائج الاستبيان أن الحل لمشاكل اليمن هو السلام الشامل العادل المستدام، وأن التنمية المستدامة تشكل أولوية وأهمية لدى أفراد عينة الدراسة حيث أجمع على ذلك كافة أفراد العينة تقريبا وأن تكرار النزاعات والحروب الأهلية في اليمن تشكل ظاهرة خطيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية.

- أن إيقاف الصراع الحالي سيؤدي الى بداية سليمة وسريعة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.
- وجود استقرار أمني وسياسي يساهم في البدء فى وضع خطط زمنية ذات بدايات مختلفة قصيرة المدى ومتوسطة وطويلة الأمد لتنفيذ استرايجيات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.
- استقرار الأوضاع يساهم في جلب الاستثمارات الدولية والمحلية مما يساهم في سرعة عودة الاقتصاد اليمنى الى ما قبل الصراع بل والوقوف على بداية صلبة لبدء التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة التي تساهم في تغير أوضاع الأفراد ومستوى الدخل لديهم.

التوصيات

لقد توصلت الدراسة للتوصيات الاتية:

١.ضرورة تضافر الجهود لإنهاء الصراع الحالى فى اليمن لإيقاف التدهور الإقتصادى اليمنى.

٢. ضرورة توحيد مركز قيادة البنك المركزي اليمني كاحدى اهم ركائز بناء الاقتصاد اليمني ومعالجة حالة تدهور العملة الوطنية ومنع انهيارها.

٣. زيادة الاهتمام بوضع خطط استراتيجية للتنمية المستدامة فى اليمن للبدء فيها فورا عقب انتهاء الصراع.

٤. على الجهات الإنسانية الدولية أن تقدم مساعدات نقدية مباشرة للمستفيدين بما يمكنهم من شراء احتياجاتهم من السوق المحلية، فالقطاع الخاص يؤمن أكثر من ٩٠ % من الغذاء المستورد إلى اليمن.

٥.على رجال الأعمال خارج اليمن أن ينشئوا مجلس أعمال فى الخارج للتنسيق مع الجهات الإنسانية الدولية والمساهمة فى استجابتها الإنسانية.

المراجع

إسماعيل، معتصم محمد (٢٠١٥)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة :سوريا نموذجاً.

اسيري ، عبدالرضا علي (٢٠١٥) واقع الأقليات في اليمن، دراسة في الجغرافيا السياسية ،جامعة صنعاء ، كلية الآداب، ص ٢٢.

البريدى، عبدالله بن عبدالرحمن (٢٠١٥)، التنمية المستدامة: مدخل تكاملى لمفاهيم الاستدامة ، وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.

التهامي، وليد فرج محمود (٢٠١٢)، تأثير التميز الاقتصادي للدولة علي متضمنات التنمية المستدامة : دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكيةً، جامعة بني غازي.

بدران، أحمد جابر(٢٠١٤) ،التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة.

تقرير البنك الدولي (٢٠٢٠)، التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن: المرحلة الثالثة.

تقرير البنك الدولي (يونيو ٢٠٢٠)، الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار"أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن".

تقرير اليونيسيف (٢٠٢٠)، تاثير الصراع علي البنية الاجتماعية والصحة النفسية.

تقرير مجموعة البنك الدولي (يناير ٢٠٢٠)، الاقتصاد الكلى والتجارة والاستثمارً احدث المستجدات الاقتصلدية في اليمن.

زنوح، ياسمينة (٢٠٠٦)، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييميةً جامعة الجزائر

وهبان،أحمد (١٩٩٧)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديده للنشر، ص ٦٥،٩٥.

يوسف، آمنة جمعة خاطر (٢٠١٢)، آثار النزاعات في التنمية المستدامة والسلام دراسة حالة ولاية جنوب كردفان، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

Blattman، C.، & Annan, J. (2010). The Consequences of Child Soldiering. Review Of Economics And Statistics, 92(4), 882-898. Doi: 10.1162/rest_a_00036

Brück, T., Di Maio, M., & Miaari, S. (2021). Learning the Hard Way: The Effect of Violent Conflict on Student Academic Achievement. Retrieved 24 January 2021, from

Di Maio, M., & Nandi, T. (2013). The effect of the Israeli–Palestinian conflict on child labor and school attendance in the West Bank. Journal Of Development Economics, 100(1), 107-116. doi: 10.1016/j.jdeveco.2012.08.007

Dureab, F., Müller, O., & Jahn, A. (2018). Resurgence of diphtheria in Yemen due to population movement. Journal Of Travel Medicine, 25(1). Doi: 10.1093/jtm/tay094

الجمهورية اليمنية، "المسح الوطني الصحي والديموجرافى" (صنعاء، اليمن: وزارة الصحة والسكان؛ الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٥).

http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf

ماري – كريستني هينز و صويف ستيفنز ،« النساء كبانيات للسلام» (المركز اليمني لإستطلاع الرأي ودليل التنمية الاجتماعية ٢٠١٨) .

http://www.sddirect.org.uk/media/1571/sdd_yemenropt_full_v5.pdf

ABSTRACT

The Impact of The Current Conflict on Sustainable Development in Yemen

Azzy Habitalla Ali Shoraim

Sustainable development is the methodological strategy that the world seeks today in a way that ensures that the rights of future generations will not be compromised. It should be noted here that conflicts in general are among the biggest enemies of sustainable development at all. The research problem is summarized in the following question: What is the impact of the current conflict on development in Yemen. In general, the research aimed to identify the impact of the current conflict in Yemen on per individual income level and on natural and environmental resources, education, health and water. The research used the method of descriptive statistical analysis and quantitative economic analysis, and the research relied on the primary data obtained through the questionnaire form for a sample of 224 individuals The most important results were: It reached 66.96%, 66.52%, 66.07%, 61.16% and 60.27%. And that about 79.46% of the total opinions of the study sample were their views towards the need to build strong institutions, and that 74.55% believed that laws and legislations should be enacted to sustain development, 72.77% by rationalizing the consumption of available resources, 71.43% by stopping the squandering of those resources, and 70.54% by increasing interest in integrating all groups of society Also, about 96.87% of the total sample of the study wished to achieve peace, and the level of water service availability was weak in each of (Taiz, Sana'a, Hodeidah, Ibb and Aden), while the level of service was acceptable in each of (Al-Mukalla and Seiyun), The calculated chi-square value also indicates that there is a significant difference at the level of 0.01% between the cities in the study sample in terms of the availability of water service by local institutions.

From all of the above, and according to the general trend of the opinions of the sample members, it can be concluded that the current conflict in Yemen has negative effects of high levels on all aspects of political, economic, social, environmental and humanitarian life.

Keywords: Yemen, Sustainable Development, Impact of Conflict, Available Resources.